القضا والانظر ان قدروا على انفسهم واسرعوا السير ولم يقع ذلك
لم يجب فضل شيء تقضوا والا بان سار واعلى العاده ولم يقدروا
قضوا اي الصلاة الاخيره بناء على ما نقل عن م ر لكن قال ق ل
والوجه الوجيه ان يقضي كل صلاة لانه يصدق عليه انه
تيمم لها مع وجود ما هذا اذا كان الماء كاسهم والا قضى
صاحب الما فقط اهم د صونا للروح غلبة لكون الاحتياج
سببا للخوف وتقدم هذا انه لابد من خوف تلف النفس والعضو
وهو مخالف لقوله الاتي والعطشان المبيح للتيمم يعتبر بالخوف
اي اذا لان هذا اعم من تلف النفس ويجاب بقوله صونا
للروح او غيرها عن التلف اي مثلا اهـ ق او غيرها
كالوضوء المنتفعه فيتيمم مع وجوده اي الما ويكتفي
عن ازالة النجاسة وعبارة غيره ويحرم تطهير الوجه
شامل للاستنجاء فيتعين الحجر وهو ظ واما ازالة النجاسة
عن البدن او الثوب المتوقف عليها صحة الصلاة فالظاهر انها
تحرم ايضا فيصلي بحاله ويعيد اهم د ولا تكلف الطهر به بل
يحرم التطهر بالما وان قال ان علم او ظن وجود ممتد ومحتاج
اليه في القافلة وان كثر وخرجت عن الصفة وان كثر
يجهلون نبيتهم ان التطهر بالما قربه وهو خطا نبيه
اهم ر لغير دائم مفهوم انه تكلف الطهر به ثم عهد وشرب
للدابة فيجب ذلك لانها لا تكافه بخلاف الادمي ومثلها غير المميز
من صبي او مجنون لان هؤلا لا يعدون الا يستقذر بخلاف
غيرهم قال ق ل ويفيد في العطش المبيح للتيمم ما في المرض
من خبر الطبيب المسلم وقال بعضهم هذا واضح ان وجه

الطبيب

الطبيب حاضرا والا فليس من محاسن الشريعه سفره من الشرب
حيث يوجد الطبيب حق خصوصا في مفازة فمثلا فالنظر حكمه
والراجح وجب بالحرم غيره الان يكون الغير هو مالك الما
لانا نامره بقتل نفسه ولعل له قتلها ثم ان كان اهداره يزول
بالتوبه كترك الصلاة بشرطه وهو امر الامام بها لم يعد ان يكون
كالعاصي بسفره فلا يكون احق به الا ان قال والعطشان هذا
التقسيم يفيد الحصر فيها فمن يحتاج الما للطهاره والثوب لستر
فليس له ذلك بل يتيمم ويصلي عاريا من ما لكه ايمن غير العطشان
فان كان مالك الما عطشانا لم يهدر بل يضمنه مقاتله كما في
ثم م ر بخلاف المالك غير العطشان فلا ضمان عليه قاتله اذا
كان عطشانا وكنفس عطشى ادمي معصوم محترم يلزمه مؤنته كما
في الامداد شوبري بدل اتي واما يؤنة فلا يجب
وحول وقت الصلاة قال احمد ومالك وقال ابو حنيفه
يصح قبله بحول الوقت لانه طهارة مطلقه والمراد بتحول
الوقت ولو ظنا فقول الشافعي واشترط العلم بالوقت اي وظنه
اهم د بزياده قبل وقته فلو تقل الزاد اقله وسع تراخيه
بعده لم يصح اذا لم يوجد منه نية تقل قبل المسح والاصح
كما لو غسل مما كرروه فيما احدث بين النقل والمسح ولو شك هل
نقل قبل الوقت او فيه لم يصح وان صادف انه نقل فيه وحول
تاخير الصلاة عن التيمم في الوقت الاخر من قدر الحاجة فقط فصلى به
يجوز تاخير الصلاة عن التيمم في الوقت الاخر من قدر الحاجة فقط
وصلى به وان خرج الوقت بخلاف طهر دائم الحدث لتجدد حدثه
بخلاف التيمم لدائي الوقت وقوى فيه اي في وقته وقوى

Copyright Zhejiang Sci-Tech University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)